الجلسات الحوارية حول:
"تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المصالحة والوحدة الفلسطينية"

2019

مشروع "تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المصالحة والوحدة الفلسطينية "

بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية - FES

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

الجلسات الحوارية حول:

"تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المصالحة والوحدة الفلسطينية"

2019

مشروع "تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المصالحة والوحدة الفلسطينية"
بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية - FES

تقديم

في إطار جهود شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية المستمرة نحو الضغط لتحقيق الديموقراطية وانهاء الانقسام السياسي واعادة الوحدة الوطنية ، وتاكيداً منها على أهمية بلورة رؤية متكاملة حول الانتخابات وسبل اجراؤها في إطار التوافق الوطني. نفذت الشبكة خمس جلسات حوارية تناولت فيها قضية إجراء الانتخابات العامة بشقيها الرئاسي والتشريعي حيث ناقش ممثلو منظمات المجتمع المدني على مدار الشهور الماضية سبل اجراء الانتخابات والتغلب على المعيقات التي تواجه اجراؤها .

كما ناقشت الجلسات الحوارية مجموعة من التساؤلات أهمها هل يمكن أن تُعقد الانتخابات، وهل يمكن أن تكون مدخلاً لإنهاء الانقسام، وما هي العقبات أمامها، وهل يمكن تحقيق الديموقراطية تحت الاحتلال، وربطها بالنضال الوطني الفلسطيني، وما دور منظمات المجتمع المدني في تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة؟

وتتقدم الشبكة بالشكر والتقدير لكل من شارك في هذه الجلسات الحوارية، كما تتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية في غزة على شراكتها ودعمها لتنفيذ هذه الجلسات الحوارية.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ديسمبر 2019

قاعة لاتيرنا - مدينة غزة

19 شباط (فبراير) 2019

ورشة العمل الأولى بعنوان:

الانتخابات على طريق الديمقراطية والوحدة الوطنية

أدار الورشة: تيسير محيسن، عضو الهيئة الادارية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ضيفا الورشة: طلال عوكل، الكاتب الصحافي والمحلل السياسي

حمدي شقورة، نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

محيسن: شبكة المنظمات الأهلية تسعى بشكل مستمر للضغط في كل الاتجاهات من أجل إيصال صوت الشعب الفلسطيني، ومنظمات المجتمع المدني، على رغم كل التحديات في قطاع غزة، خاصة، وفلسطين عامة.

إن عقد مثل هذه الورش والمؤتمرات والأنشطة المختلفة تساهم في الضغط من أجل تحقيق المصالحة، واستعادة الوحدة الوطنية، وتُعتبر مدخلا لمزيد من الحوار والنقاش في موضوع الانتخابات الشاملة، التي لها اهمية كبيرة في الحوار الوطني وتحقيق الديمقراطية.

إن من الضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني ببلورة رؤية متكاملة حول الانتخابات الشاملة، وسبل تنظيمها في إطار التوافق الوطني لتحقيق الديمقراطية.

د. أسامة عنتر

مدير البرامج في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية:

إن الشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية فعالة ومهمة لكلا الطرفين. ومثل هذه الورش وحلقات النقاش مهمة جدا في تعزيز الوعي من خلال الحوار والنقاش البنّاء لمصلحة الشعب الفلسطيني كله، ومنظمات المجتمع المدني والعملية الديمقراطية.

هناك أزمة حقيقية في قطاع غزة، وربما تكون الانتخابات الشاملة مدخلاً لحل هذه الأزمة، وانهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.
إن دور منظمات المجتمع المدني مهم جداً للضغط في اتجاه تنظيم الانتخابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، والعمل من أجل إنهاء الانقسام وتعزيز صمود المواطن الفلسطيني الذي يعيش واقعاً إنسانيا هو الأصعب في تاريخ قطاع غزة.

طلال عوكل

الكاتب الصحافي والمحلل السياسي:

قدم ورقة بعنوان "الانتخابات ضمن الإطار السياسي الفلسطيني". أشار فيها إلى أن الانتخابات الفلسطينية قد تفتح أبواب الأمل نحو الانفراج السياسي، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وضرورة بناء توافق وطني وإنهاء الانقسام السياسي، والولوج نحو الانتخابات القائمة على أساس الديمقراطية والنظام السياسي الكامل، الذي يقوم على الشعب كمصدر للسلطات، وبناء منظومة أممية لها علاقة بالشراكة وتسليم السلطات في شكل سلس.

من الأهمية إدراك وظيفة الانتخابات في البيئة والظرف الفلسطيني، من حيث استحالة تنظيم انتخابات محلية، أو عامة، حرة ونزيهة تحت الاحتلال وسياساته، كما أن الانقسام الداخلي لا يمكن أن يوفر أجواء تتسم بالحرية والنزاهة لأي عملية انتخابية قبل إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في الضفة والقطاع على أساس برنامج سياسي واحد وقيادة موحدة.
ويجب التوافق أولاً على رؤية وطنية شاملة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتحقيق المصالحة، والتوافق على برنامج سياسي مشترك يخدم إعادة بناء المؤسسات الوطنية الموحدة على مستوى منظمة التحرير والسلطة، وتوحيد جهازي القضاء، والنيابة العامة.

حمدي شقورة

نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

قدم ورقة بعنوان "الانتخابات في إطار حقوق الإنسان"، أكد فيها على أن الانتخابات تُعتبر مطلباً وضرورة، والشعب متشوق لتنظيم الانتخابات، في ظل انهيار النظام السياسي، ومنظومة العدالة، وآليات الحماية خلال هذه الفترة.

ولا يمكن أن تُنظم انتخابات إلا في ظل حوار وطني شامل لكل الأطراف والأحزاب السياسية والتوافق عليها وتهيئة الأجواء لإجرائها وتوعية كافة قطاعات شعبنا حولها.

إن غياب السلطة التشريعية بفعل الانقسام أدى إلى غياب مهمتي التشريع والرقابة، فضلاً عن غياب المساءلة الشعبية جراء غياب الانتخابات.

وفي مداخلات الحاضرين، أكدوا على ضرورة تنظيم انتخابات شامله في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتعديل قانون الانتخابات وفقا للتمثيل النسبي الكامل، وتعزيز مشاركة الشباب، والنساء، وتوفير الضمانات لتنظيمها، واحترام نتائجها.

استخلاصات:

- الانتخابات الفلسطينية بوابة أمل للشعب الفلسطيني لحل الاستعصاء السياسي، وترتيب البيت الفلسطيني، ومن الضروري أن يكون هناك توافق وطني وإنهاء الانقسام السياسي.
- الانتخابات أساس الديمقراطية والنظام السياسي، وهي مطلب وضرورة، والشعب هو مصدر السلطات.
- استحالة تنظيم انتخابات محلية، أو عامة، حرة ونزيهة، تحت الاحتلال وسياساته، على رغم أن الشعب الفلسطيني لديه رغبة كبيرة بتنظيم الانتخابات.
- النظام السياسي، ومنظومة العدالة، وآليات الحماية منهارة تماما، وغياب السلطة التشريعية أدى إلى غياب مهمتي التشريع والرقابة، وهناك غياب للمساءلة الشعبية جراء غياب الانتخابات.
- لا يمكن تنظيم انتخابات إلا في ظل وجود حوار مصالحة ضمن حواروطني شامل لكل الأطراف والأحزاب السياسية والتوافق عليها.

التوصيات:

- يجب التوافق على رؤية وطنية شاملة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتحقيق المصالحة، بالإضافة إلى برنامج سياسي مشترك يخدم إعادة بناء المؤسسات الوطنية الموحدة على مستوى منظمة التحرير والسلطة، وتوحيد جهازي القضاء، والنيابة العامة في السلطة.
- يجب على مؤسسات المجتمع المدني بلورة رؤية متكاملة حول الانتخابات وسبل اجراؤها في إطار التوافق الوطني لتحقيق الديموقراطية.
- يجب تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات وتوعية كل قطاعات الشعب الفلسطيني حولها.
- التأكيد على ضرورة تنظيم انتخابات شامله في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتعديل قانون الانتخابات وفقا للتمثيل النسبي الكامل
- العمل على تعزيز مشاركة الشباب، والنساء في الانتخابات العامة
- الانقسام الداخلي لا يمكن أن يوفر أجواء تتسم بالحرية والنزاهة لأي عملية انتخابية، لذا يجب إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في الضفة والقطاع على أساس برنامج سياسي واحد وقيادة موحدة.

قاعة سيدار- مدينة غزة

15 نيسان (أبريل) 2019

ورشة العمل الثانية بعنوان:

تطورات الأوضاع على أرض الواقع وربطها بموضوع استحقاق الانتخابات العامة الفلسطينية

أدار الجلسة: أمجد الشوا، مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

الشوا: نرحب بالحاضرين، وبتصريحات الرئيس محمود عباس، ورئيس الحكومة الجديد الدكتور محمد اشتية حول الانتخابات، لأنها أحيت الأمل بإمكان تنظيم الانتخابات العامة، التي قد تشكل مخرجا من الأزمة الممتدة منذ ١٣ عاما.

إن الانتخابات جزء لا يتجزأ من اتفاقات المصالحة، ومطلب مهم لمنظمات المجتمع المدني، والنقاش اليوم سيتمحور حول هذه القضية.

د. أسامة عنتر

مدير البرامج في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية:

رحب عنتر بالحاضرين، واعتبر أن الانتخابات الموضوع الأهم المطروح بقوة في الوقت الراهن، لافتاً الى نتائج استطلاع حديث للرأي أظهر أن ٨٩ في المئة من المستطلعين يطالبون بتنظيم الانتخابات العامة.

وشدد على أهمية الضغط على صُنّاع القرار لتنظيم الانتخابات العامة للخروج من الأزمة.

تيسير محيسن

عضو الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية:

قال إن "هناك شبه اتفاق عام على أن العام الماضي ٢٠١٨ كان الأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني، لكن الأسوأ لم يأتِ بعد".

وأضاف أن مشكلتنا هي أن صراعنا مع مشروع استيطاني احتلالي عنصري، مشيراً إلى أن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في التاسع من نيسان (أبريل) الجاري كرست الجمهورية الإسرائيلية الثالثة التي انغلقت على نفسها، وهي المحدد الرئيسي لواقعنا، فإسرائيل تُعيد انتاج الصهيونية على أساس ديني.

ورأى أن مهمة الحكومة الإسرائيلية الراهنة تصفية الحساب كلياً ونهائياً مع الشعب الفلسطيني.

معتبراً أن النقد الموجه لحكومة اشتية في محله، وقد تكون القاطرة لتنفيذ صفقة القرن، مشدداً على أنه كان على الرئيس عباس أن يدعو الى حوار وطني شامل وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

واعتبر أن الفلسطينيين أحبطوا مساعي موسكو لمواجهة سياسات ترامب وصفقة القرن، من خلال عدم التوافق خلال حوارات الفصائل مطلع العام ٢٠١٩، وإذا بقي الحال على ما هو عليه فإن الفلسطينيين على أعتاب النكبة الثانية.

عصام يونس

المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان:

قال إن "الانتخابات العامة مهمة دستورياً للحفاظ على النظام السياسي الفلسطيني والتداول السلمي للسلطة، ومع ذلك هي لا تشكل مدخلاً لتفكيك الأزمة الراهنة".

واعتبر أن هناك خللاً بنيوياً في النظام السياسي الفلسطيني، والمطلوب تهيئة الأجواء قبل الانتخابات، مشيراً إلى أن المرحلة الراهنة هي الأخطر في تاريخ الشعب الفلسطيني، إذ سيتم خلالها حسم القضايا الكبرى في الصراع العربي الإسرائيلي.

واعتبر أن المطلوب إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية.

د.عائد ياغي

مدير الإغاثة الطبية الفلسطينية:

قال إن "الفلسطينيين يواجهون اليوم تحديات كبيرة جداً، والمطروح يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن ترامب أزاح القدس عن طاولة المفاوضات، وأوقف تمويل وكالة الأمم

المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" لإنهاء عملها".
وشدد على أن الأولوية، الآن، تتمثل في التركيز على انهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، ويجب أن يكون هناك توافق وطني على تنظيم الانتخابات العامة، إذ لا يمكن تنظيمها من دون القدس وقطاع غزة.

د. مخيمر أبو سعدة

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر:

قال إن "الانتخابات مهمة جدا لضخ دماء جديدة وتعزيز الصمود، ولا بد من تهيئة الأجواء والتحضير الجيد لها". معتبراً أن المصالحة هي المدخل لحل كل الأزمات.

هالة القيشاوي

مدير مؤسسة الضمير لحقوق الانسان:

وصفت الواقع الراهن بأنه مرير، وهناك ضرورة لتعزيز منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التأثير في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشددت على أهمية تعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

د. فيصل أبو شهلا

النائب في المجلس التشريعي

اعتبر أن النواب في المجلس التشريعي لم يفعلوا شيئاً منذ انتخابهم قبل ١٣ عاماً، معتبراً أن حكومة اشتية تشكلت نتيجة فشل حكومة الدكتور رامي الحمد الله.
وشدد على أن الديمقراطية لا تتجزأ، وقبل المطالبة بتنظيم انتخابات عامة يجب تنظيم الانتخابات في مجالس الطلبة والنقابات والاتحادات.
ورأى أبو شهلا أنه يجب تحديد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه، ووضع الخطوات اللازمة لتحقيقها، ومن بينها الانتخابات العامة.

محسن أبو رمضان

مدير المركز العربي للتطوير الزراعي:

قال إن "هناك حسماً للملفات الكبرى في الصراع، وإنجازات للمشروع الصهيوني". وأضاف أنه "ليس بالضرورة أن تحل الانتخابات كل الأزمات، بل يمكن أن يكون التوافق الوطني مدخلاً مهماً"، معتبراً أن هناك آليتين للخروج من الأزمة، الأولى دمقرطة واصلاح منظمة التحرير التي تعبر

عن الشعب الفلسطيني، والثانية رؤية وطنية جامعة تعود بالصراع إلى جذوره، واشتقاق برنامج سياسي مشترك تكون قاعدته وثيقة الأسرى والمقاومة الشعبية والسياسية.

مصطفى إبراهيم:

الكاتب والحقوقي

قال إن "الانتخابات كانت تُنظم في النقابات والاتحادات ومجالس الطلبة بالتوافق الوطني، والمطلوب تنظيم انتخابات عامة في سياق شامل يشمل ١٢ مليون فلسطيني في أماكن تواجدهم كافة".

وأضاف أن إسرائيل زادت في تشّريع قوانين عنصرية بنسبة ٥٢ في المئة عما سبق. وطالب برؤية ومشروع وطني متكامل لمواجهة كل التحديات.

نادية أبو نحلة

مدير طاقم شؤون المرأة في غزة:

قالت إن "كل المشاريع العربية والفلسطينية هُزمت، فيما نجح المشروع الصهيوني، وكل المحاولات لإنهاء الانقسام واتمام المصالحة فشلت خلال ١٢ عاما لأنها قائمة على المحاصصة".

واعتبرت أن على منظمات المجتمع المدني تقويم تداخلاتها ونقاط قوتها وضعفها في كل القضايا، بخاصة المجتمعية، مشددة على ضرورة ربط موعد تنظيم الانتخابات بإنهاء الانقسام، ووضع خطة للعمل وحراك واسع مع القوى الوطنية والإسلامية وأجسام أخرى للضغط والمناصرة.

وجيه أبو ظريفة

عضو المكتب السياسي لحزب الشعب:

قال إن "هناك أزمتين، أزمة المشروع الوطني، وأزمة النظام السياسي الذي نتج عن اتفاق أوسلو".

وأشار إلى أن المطلوب الاتفاق حول المشروع الوطني، ومقاربة جديدة لحل أزمة النظام السياسي، على أن تكون الانتخابات العامة جزءً من هذه المقاربة، وانهاء الانقسام قبل كل ذلك، وتحقيق المصالحة.

د. مازن زقوت

القيادي في المبادرة الوطنية:

طالب بمشروع وطني موحد، وإعطاء الأولوية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني بين النهر والبحر، والتوافق على تنظيم انتخابات عامة وفق نظام انتخابي موحد، وإيجاد حل لتنازع الصلاحيات بين الرئيس والحزب الفائز بأغلبية الانتخابات في حال لم يكن منتميا لحزب الرئيس أو كان معارضاً له.

نبيل دياب

القيادي في المبادرة الوطنية:

قال إن "هناك تحولين مهمين، الأول قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، والثاني الانقسام عام ٢٠٠٧، كانت لهما تداعيات ألقت بظلالها على الشعب الفلسطيني وأدخلته في مأزق صعب".
وطالب بضرورة التوافق الوطني على تسمية المرحلة الحالية وطبيعتها، إن كانت مرحلة تحرر وطني أو غير ذلك، وبعدها استخدام كل الأدوات المطلوبة.

جمال الرزي

الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين:

أشار إلى أن المطلوب قيادة وطنية موحدة، وإعادة تعريف المشروع الوطني.

جميل سرحان

مدير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان:

قال إن "المدخل الطبيعي لأي نظام سياسي هو الحرية، والدولة والاستقلال هي نتيجة الحرية، والمهمة الآن تحررية، وهناك أولويات هي الاحتلال والتخلص منه عبر قيادة وطنية، والتركيز على البناء والعمل المؤسسي ومنظمات المجتمع المدني، وهي الأرضية للدعم ونضال غير مباشر بعيد عن الفساد".

أحمد عاشور

مدير مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي:

اعتبر أن الانتخابات وتحفيز الشارع الفلسطيني ضرورة قصوى، وعدم وجود سياق لتنظيمها لا يعني عدم تنظيمها.

د. أسامة عنتر:

قال إن "الرأي الغالب حبيس الأزمة الراهنة، والكل متفق على أنه لن تكون هناك مصالحة، وفي غزة حزب واحد يحكم ولا توجد معارضة، والشيء نفسه في الضفة الغربية".

استخلاصات:

- هناك تفاعل بين قوى الشعب الفلسطيني الحية، لكن هناك مشكلة وعدم توافق، حتى الأن، على تنظيم الانتخابات.
- ضرورة ربط موعد تنظيم الانتخابات بإنهاء الانقسام، والتوافق على تنظيم انتخابات عامة.
- الاشتباك الدائم مع الاحتلال وهذه مهمة الفصائل والسلطة والشعب والمؤسسات، وتشكيل جبهة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية، ضمن مشروع وطني موحد.
- المطلوب إيجاد وسائل قابلة للتحقيق والوصول الى نقطة التقاء مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتوافق وطني على تسمية المرحلة الحالية وطبيعتها، إن كانت مرحلة تحرر وطني أو غير ذلك، وبعدها استخدام كل الأدوات المطلوبة، وقيادة وطنية موحدة، وإعادة تعريف المشروع الوطني.

التوصيات:

- المطلوب إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية.
- الأولوية الآن تتمثل في التركيز على انهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية فهي المدخل لحل كل الأزمات، ويجب أن يكون هناك توافق وطني على تنظيم الانتخابات العامة، إذ لا يمكن تنظيمها من دون القدس وقطاع غزة.
- الديمقراطية لا تتجزأ وقبل المطالبة بتنظيم انتخابات عامة يجب تنظيم الانتخابات في مجالس الطلبة والنقابات والاتحادات.
- يجب تحديد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه، ووضع الخطوات اللازمة لتحقيقها، ومن بينها الانتخابات العامة.
- هناك آليتان للخروج من الأزمة، الأولى دمقرطة واصلاح منظمة التحرير التي تعبر عن الشعب الفلسطيني، والثانية رؤية وطنية جامعة تعود بالصراع الى جذوره، واشتقاق برنامج سياسي مشترك تكون قاعدته وثيقة الأسرى والمقاومة الشعبية والسياسية.
- المطلوب تنظيم انتخابات عامة في سياق شامل يشمل ١٢ مليون فلسطيني في أماكن تواجدهم كافة وفق نظام انتخابي موحد.
- المطلوب من المجتمع المدني تقويم تداخلاته ونقاط قوته وضعفه في كل القضايا، بخاصة المجتمعية.
- على المجتمع المدني وضع خطة للعمل وحراك واسع مع القوى الوطنية والإسلامية وأجسام أخرى للضغط والمناصرة.
- الإصرار على رفض كل مشاريع التسوية حتى لو لم يكن لدى الفلسطينيين أي بديل آخر، بما فيها صفقة القرن والسلام الاقتصادي.
- إعطاء الأولوية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني بين النهر والبحر.
- التركيز على البناء والعمل المؤسسي ومنظمات المجتمع المدني، وهي الأرضية للدعم ونضال غير مباشر بعيدا من الفساد.

قاعة سيدار- مدينة غزة

21 آيار(مايو) 2019

ورشة العمل الثالثة بعنوان:

منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات

أدار الجلسة: أمجد الشوا، مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ضيف الجلسة: تيسير محيسن، عضو الهيئة الادارية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

الشوا: نرحب بالحاضرين، أوجه الشكر إلى مؤسسة "فريدريش ايبرت الألمانية" شريك شبكة المنظمات الأهلية في تنظيم الورشة.

وأود أن أشير إلى أن هناك تحديات كثيرة تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والانقسام، وتراجع الفرص التمويلية، وغيرها، والظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن هي الأسوأ على الاطلاق.

إن صعود اليمين الديني والقومي المتطرف في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وسيطرته على الساحة السياسية الإسرائيلية، يعني عدم وجود معارضة سياسية في إسرائيل، وتشريع عدد من القوانين العنصرية في الكنيست (البرلمان) خلال السنوات الماضية، خصوصا قانون القومية عام ٢٠١٨.

د. أسامة عنتر

مدير البرامج في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية:

رحب بالحاضرين، وأشار الى الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

تيسير محيسن

عضو الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية:

إن الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني، خصوصا في قطاع غزة تحت الاحتلال والحصار الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني المتواصل منذ ١٢ عاما تركت آثارا كارثية على منظمات المجتمع المدني، خصوصا المنظمات الأهلية.

وقال إن "النظام السياسي الفلسطيني يعيش أزمة، وهناك سياسة فلسطينية زائفة وقمعية، تجلت في فشله، وإنه أصبح أكثر حساسية واستجابة للضغوط الخارجية".

واعتبر أن الأوضاع الإنسانية في فلسطين، خصوصاً في القطاع تدهورت في شكل غير مسبوق منذ نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨.

وفي استعراضه التحديات التي تواجه المجتمع المدني الفلسطيني، شدد على أن العدوان الإسرائيلي أحد أهم التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني برمته، وخصوصاً منظمات المجتمع المدني، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يحرض عادة الزعماء الأوروبيين ضد منظمات المجتمع المدني عندما يلتقي بهم.

ورأى أن على المجتمع المدني أن يُعيد الاعتبار لفكرتي الحرية والتضحية.

عبد الكريم عاشور

التحدي الأول، الذي يواجه الشعب الفلسطيني هو التحدي الداخلي، بما فيه الانقسام، وعدم القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والتغلب عليها، يعني عدم التغلب على التحديات الخارجية. وأشار إلى أن المشكلة تكمن في الاحتلال الإسرائيلي وآثاره، والدعم الأميركي لإسرائيل، والنفاق الأوروبي، والتقاعس العربي.

والتحدي الثاني يتمثل في الوضع الداخلي وبؤس النظام السياسي الفلسطيني غير القادر على التعاطي مع الوضع الداخلي، مشدداً على أن النظام السياسي أصبح عبئاً على الشعب الفلسطيني بدلاً من أن يكون رافعة له.

واعتبر أن هناك خلطاً بين العملين السياسي والأهلي لصالح الأول، وأن هناك عزوفاً لدى الشباب عن المشاركة السياسية، لافتاً إلى عدد من التحديات، من بينها الهجرة من القطاع.

د. مريم أبو دقة

مدير جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية:

أشادت بما قدمه محيسن، مشيرة إلى ورشة العمل الاقتصادية المرفوضة التي تنظمها الإدارة الأميركية في العاصمة البحرينية المنامة في ٢٥ و٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠١٩.

وأشارت إلى النزوع نحو التطرف الديني والفاشية، ما يعني أن العالم قطع صلاته بعضه بعضاً، ما يؤثر سلباً على المجتمع المدني الفلسطيني.
وقالت إن "هناك اتهامات لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم دعماً للشهداء".
وشددت على أهمية انهاء الانقسام، وتشكيل رأي عام عالمي لصالح القضية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني.

هالة القيشاوي

مدير مؤسسة الضمير لحقوق الانسان:

أشارت إلى أن المجتمع المدني الفلسطيني موجود قبل قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وكان له دور إنساني واجتماعي، والوحيد الذي يقدم خدماته تحت الاحتلال الإسرائيلي.
وقالت إن "البعض يريد توجيه ضربة للمجتمع المدني الفلسطيني، الذي واجه منذ عام ٢٠١٨ أعتى هجمة، وأصبح وجوده مهددا في ظل تراجع الدعم والتمويل الدولي".
وشددت على ضرورة إعادة تعريف المشروع الوطني، وإعادة تعريف دور المجتمع المدني، معتبرةً أن هناك دوراً تخريبياً لبعض الأموال المقدمة من بعض الدول للشعب الفلسطيني.

عندليب عدوان

مدير مركز الاعلام المجتمعي:

قالت إن "الاحتلال موجود منذ ٧٠ عاما والعالم ظالم للشعب الفلسطيني". مشددةً على أن العامل الداخلي هو أهم تحدٍ، وأن اليأس والإحباط أصاب الشعب الفلسطيني خلال الخمسة عشرة عاماً الأخيرة، وزادت أكثر خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
وقالت إن "الفساد وعدم الشفافية تدفع إلى الهجرة والانتحار وانحدار المستوى الأخلاقي، وإن الدور الأساسي يقع على عاتق المجتمع كله وليس المنظمات الأهلية فقط، بل الأحزاب والنقابات والاتحادات وغيرها لرفع الروح المعنوية للشعب الفلسطيني لمواجهة "صفقة القرن" أو أي خطط تُحاك ضد الشعب الفلسطيني".

أحمد الصوراني

مدير منتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

أشار إلى قرار البرلمان الألماني غير المسبوق بتجريم حركة المقاطعة العالمية "بي دي اس"، واعتبر أن المدخل لفهم منظومة العمل الأهلي هو فهم منظومة التمويل الدولية التي تحرك كل شيء، وأن المخرج يتمثل في وضع استراتيجية للضغط والتأثير في هذه السياسات التمويلية لصالح الشعب

الفلسطيني، في وقت ليس لدى منظمات المجتمع المدني القدرة على التأثير في الجهات المانحة إلا من خلال العمل الجماعي، ووضع آليات التأثير.
وأشار إلى أن هناك نحو ١٠٠ منظمة دولية تعمل في القطاع سحبت البساط من تحت أقدام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

د. ياسر أبو جامع

مدير برنامج غزة للصحة النفسية:

قال إن "أوضاع الشعب الفلسطيني تزداد سوءً، خصوصاً في القطاع، وحل القضية الفلسطينية يجب أن يكون من خلال التمسك بقرارات الشرعية الدولية".
واعتبر أن هناك تحديات جديدة قديمة، لكن هناك تطلعاً دائماً لتحسين الأمور وتغيير الأوضاع.

فادي الهندي

مدير مؤسسة التعاون:

قال إن "لدى المجتمع المدني القوة اللازمة لتوظيفها في الاتجاه الصحيح، من بينها وجود الفلسطينيين في كثير من دول العالم، إلا أنه يواجه تحديات عامة، ومن بينها التمويل والحسابات البنكية".
واعتبر أن الفضاءات التي يمكن استثمارها واسعة، ويمكن الدفاع عن القضية والتأثير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

حمدي شقورة

نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان:

قال إن "هناك تنوعاً كبيراً بين منظمات المجتمع المدني، والمنظمات ذات التوجهات الديمقراطية تواجه تحديات عدة، في ظل تشكيل منظمات مجتمع مدني موازية في الضفة الغربية وقطاع غزة."
واعتبر أن منظمات المجتمع المدني الديمقراطية تتضاءل في ظل الأوضاع الراهنة، وأن هناك تراجعاً في دورها، وافتقارها الشخصية القيادية الكارزمية، وفشلها في تجديد قيادات كارزمية.

وأشار إلى أن البحث عن الحل الفردي في مواجهة السلطات الحاكمة أحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تقليص مساحات عملها تلبيةً لمطالب إسرائيلية.
ولفت إلى أن منظمات المجتمع المدني الديمقراطية رفعت صوتها عالياً خلال سنوات الانقسام الماضية، اعتماداً على رسالتها الأخلاقية، مشدداً على أنه لا توجد أي مُساءلة داخلية إلا من خلالها في ظل غياب المجلس التشريعي والمساءلة الشعبية، وعدم تنظيم انتخابات عامة.
وشدد على أهمية توحيد صوت منظمات المجتمع المدني الديمقراطية وجهودها، وتنظيم انتخابات عامة، وتهيئة الظروف والبيئة الملائمة لها في الضفة وغزة.
وطالب بحوار داخلي لتوحيد المواقف حول القضايا الداخلية، وتعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني الأوروبية التي تتعرض بدورها للضغوط وتقليص مساحات العمل.

د. مخيمر أبو سعدة

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر:

قال إن "دور منظمات المجتمع المدني يتمثل في الضغط والمناصرة والتحشيد". وأضاف أن هناك محاولات لتصفية القضية الفلسطينية، وهناك هجرة لافتة لعائلات بأكملها، ولا يبدو في الأفق أن الانقسام سينتهي.
وطالب بدق ناقوس الخطر، والتأكيد على أن قطاع غزة لم يعد مكاناً صالحاً للحياة، وتشكيل وفد لعقد اجتماعات مع الجهات المانحة والحكومية من أجل الحوار معها.

بتينا ماكس

مدير مؤسسة هنريش بول الألمانية في فلسطين:

قالت إن "التصويت بالأغلبية في البرلمان الألماني على قرار تجريم حركة المقاطعة العالميةBDS أصابنا بالصدمة، وإن المنظمات الألمانية العاملة في فلسطين حاولت منع القرار من دون جدوى".
وأضافت أن "١٥ عضواً من أصل ٦٩ ينتمون لحزب الخضر الذي تتبع له هنريش بول صوتوا ضد القرار، ونشعر كمؤسسات عاملة في فلسطين بالخجل من القرار، لكننا لا نستطيع تغييره".
وأوضحت أن أي عضو من أكثر من ٧٠٠ عضو في البرلمان الألماني لم يقف ويقول إنه مع حقوق الشعب الفلسطيني، خلال النقاش السيء للتصويت على القرار الذي استمر نصف ساعة فقط شعرنا خلالها بالخجل.
وشددت على أنه من المهم الاستمرار في العمل لإلغاء القرار، خصوصاً وأنه في حال تبنيه من قبل الحكومة الألمانية سيصبح قانوناً ومن الصعب الغائه.
وتعهدت بالعمل مع كل الشركاء الألمان والفلسطينيين من أجل الغاء القرار ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في وجه العدو المشترك.

استخلاصات:

- ليس هناك قدرة لدى منظمات المجتمع المدني التأثير في الجهات المانحة إلا من خلال العمل الجماعي، ووضع آليات التأثير.

- حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون من خلال قرارات الشرعية الدولية، والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني أحد أهم التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني برمته، وخصوصاً منظمات المجتمع المدني.

- هناك تحديان، داخلي وخارجي، يواجههما الشعب الفلسطيني، الأول هو التحدي الداخلي، بما فيه الانقسام، وعدم القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والتغلب عليها، يعني عدم التغلب على التحديات الخارجية والثاني تحدي الوضع الداخلي وبؤس النظام السياسي الفلسطيني غير القادر على التعاطي مع الوضع الداخلي، والنظام السياسي أصبح عبئا على الشعب الفلسطيني، بدلا من أن يكون رافعة لها، وهناك عزوف لدى الشباب عن المشاركة السياسية.

- ورشة العمل الاقتصادية المرفوضة التي تنظمها الإدارة الأميركية في المنامة في ٢٥ و ٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠١٩.

- المطلوب انهاء الانقسام، وإعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني الموجودة قبل قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وله دور انساني واجتماعي، والوحيد الذي كان يقدم خدماته تحت الاحتلال الإسرائيلي.

- البعض يريد توجيه ضربة للمجتمع المدني الفلسطيني، الذي واجه منذ عام ٢٠١٨ أعتى هجمة، وأصبح وجوده مهددا في ظل تراجع التمويل الدولي، والمطلوب إعادة تعريف المشروع الوطني، وإعادة تعريف دور المجتمع المدني.

- اليأس والإحباط أصاب الشعب الفلسطيني خلال الخمسة عشرة عاما الأخيرة، وزادت أكثر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والفساد وعدم الشفافية تدفع الى الهجرة والانتحار وانحدار المستوى الأخلاقي.

- الدور الأساس يقع على عاتق المجتمع كله وليس المنظمات الأهلية فقط، بل الأحزاب والنقابات والاتحادات وغيرها لرفع الروح المعنوية للشعب الفلسطيني لمواجهة "صفقة القرن" أو أي خطط تُحاك ضد الشعب الفلسطيني.

- قرار البرلمان الألماني بتجريم حركة المقاطعة العالمية "بي دي اس" غير مسبوق.
- هناك فضاءات واسعة يمكن استثمارها واسعة، ويمكن الدفاع عن القضية والتأثير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.
- المدخل لفهم منظومة العمل الأهلي هو فهم منظومة التمويل الدولية التي تحرك كل شيء، ولدى المجتمع المدني القوة اللازمة لتوظيفها في الاتجاه الصحيح، من بينها وجود الفلسطينيين في كثير من دول العالم للتغلب على التحديات العامة، التي يواجهها وأهمها الخطوات الإجرائية، ومن بينها التمويل ,والحسابات البنكية.
- المنظمات ذوات التوجهات الديمقراطية تواجه تحديات عدة، في ظل تشكيل منظمات مجتمع مدني موازية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتضاءل في ظل الأوضاع الراهنة، وهناك تراجع في دورها، وافتقارها الشخصية القيادية الكارزمية.
- البحث عن الحل الفردي في مواجهة السلطات الحاكمة أحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، وهناك تقليص لمساحات عمل منظمات المجتمع المدني تلبية لمطالب إسرائيلية.
- منظمات المجتمع المدني الديمقراطية رفعت صوتها عاليا خلال سنوات الانقسام الماضية، اعتمادا على رسالتها الأخلاقية.
- لا توجد أي مساءلة داخلية إلا من خلال منظمات المجتمع المدني الديموقراطية في ظل غياب المجلس التشريعي والمساءلة الشعبية، وعدم تنظيم انتخابات عامة، ودور المجتمع المدني يتمثل في الضغط والمناصرة والتحشيد.

التوصيات:

- ضرورة توحيد الصف الداخلي وتنسيق الجهود بين المنظمات الأهلية العاملة في المجالات المختلفة من أجل مواجهة التحديات التي تواجه المنظمات الأهلية والتي تتمثل في القيود على تشكيل الجمعيات وفتح الحسابات البنكية وكذلك عجز التمويل وأخرى.

- العمل على مساندة المنظمات في مواجهة التحديات التي تعاني منها من أجل تمكين قدراتهم العملية والإدارية ليكون لهم دوراً أقوى في مواجهة القضايا الكبرى والمتمثلة في إنجاز ملف المصالحة وتحقيقها وتدارك المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

- الاستمرار في العمل الجاد والضغط على صناع القرار السياسي لإنهاء حالة الانقسام وكذلك توحيد الصفوف الداخلية.

- وضع استراتيجية للضغط والتأثير في السياسات التمويلية لصالح الشعب الفلسطيني.

- توحيد صوت منظمات المجتمع المدني الديمقراطية وجهودها، وتنظيم انتخابات عامة، وتهيئة الظروف والبيئة الملائمة لها في الضفة وغزة

- المطلوب حوار داخلي لتوحيد المواقف حول القضايا الداخلية، وتعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني الأوروبية التي تتعرض بدورها للضغوط وتقليص مساحات العمل.

- تشكيل رأي عام عالمي لصالح القضية الفلسطينية.

- العمل بين كل الشركاء الألمان والفلسطينيين من أجل الغاء قرار البرلمان الألماني بتجريم حركة المقاطعة العالميةBDS ، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في وجه إسرائيل وذلك قبل تبنيه من قبل الحكومة الألمانية.

قاعةاللايت هاوس- غزة
5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019

ورشة العمل الرابعة بعنوان:
الانتخابات العامة تحديات وتطلعات

أدار الجلسة: تيسير محيسن، عضو الهيئة الادارية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
ضيف الجلسة: راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية. "عبر الفيديو كونفرنس"

محيسن: إن الزيارات المكوكية لرئيس لجنة الانتخابات المركزية إلى قطاع غزة وعقد لقاءات مع الفصائل الفلسطينية أعطت زخماً جديداً للانتخابات العامة. خلال العشرين عاماً الأخيرة كان هناك اهتماماً بالانتخابات، وفي السنوات الأخيرة عُقد الرهان عليها للخروج من الانقسام، كحق للشعب واستحقاق قانوني تأخر أكثر من اللازم، ولإعادة تأهيل الحالة الفلسطينية داخلياً وخارجياً.

سأطرح عدداً من الأسئلة التي قد تساهم في إثراء النقاش، أهمها هل يمكن أن تُعقد الانتخابات، وهل هي مناورة، وهل يمكن أن تكون مدخلاً لإنهاء الانقسام، وما هي العقبات أمامها، وما علاقة الديموقراطية بشعب تحت الاحتلال، وعلاقتها بالنضال الوطني الفلسطيني، وما موقف التجمع الديموقراطي (اليسار) منها، وما دور منظمات المجتمع المدني في تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة.

د. أسامة عنتر
مدير البرامج في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية:

تهدف الشراكة مع الشبكة إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية. ومنذ سنوات ينتظر الفلسطينيون تنظيم الانتخابات وإنهاء الانقسام البغيض، وتحقيق الحلم الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

إن الانتخابات الأخيرة كانت السبب في الانقسام، ومن الداء يصنع الدواء، فلعل الانتخابات المقبلة تكون مقدمة لإنهاء الانقسام، لبناء مستقبل أفضل لأبنائنا، متمنين الدفع نحو تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

راجي الصوراني

مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

إن الانتخابات ليست مشكلة إطلاقاً بين القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لكن يجب توافر الإرادة السياسية لتنظيمها، فالرئيس عباس أعلن من منبر الأمم المتحدة (في سبتمبر ٢٠١٩) أنه سيتم تنظيم انتخابات عامة، وحتى الآن لم يصدر مرسوم يحدد موعدها واستحقاقاتها، ولا يوجد مؤشر حقيقي ملموس معبر عن الإرادة السياسية.

إن لجنة الانتخابات ورئيسها الدكتور حنا ناصر، مشكوراً، يتحرك بين غزة والضفة الغربية، وكأن اللجنة أصبحت وسيطاً سياسياً، وهذا يشكل خطراً جدياً على استقلالية اللجنة. على الرغم أن اللجنة ورئيسها ليسوا وسطاء سياسيين، ولا يجب أن يكونوا مفاوضين. ونريد أن تبقى اللجنة بمنأى عن أي شبهة أو نقد من أي جهة محلية أو دولية.

وأكد على أن الانقسام عار، فهل يمكن تنظيم الانتخابات في ظل الانقسام، علماً أنها ليست هدفاً، ويجب عدم دفن الرؤوس في الرمال، فالانقسام مسمم للعملية الديمقراطية.

وتساءل كيف يمكن أن تكون هناك انتخابات وحرية التعبير غائبة في المجتمع الفلسطيني، وهناك حجب لحوالي ٥٩ موقعاً إعلامياً إلكترونياً من قبل محكمة الصلح في رام الله، وهناك اعتقالات واستدعاء نشطاء وصحافيين بناء على ما يكتبونه على شبكات التواصل الاجتماعي.

إن الانتخابات تعني حرية التعبير وعقد اجتماعات ومن المستحيل التعبير عن الرأي في ظل الحالة السابقة، ومن دون ضمان حرية الرأي والتعبير في شكل كامل لا يمكن أن نتحدث عن انتخابات ديمقراطية ونزيهة ومعبرة عن الإرادة الشعبية الحرة.

إن الانتخابات شكلت همّاً لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وطالبوا بها باستمرار ولم يكن المجتمع المدني إلا خادماً لهذا المشروع.

وحتى تُترجم الإرادة السياسية، المطلوب إصدار مرسوم رئاسي واضح يحدد المدة والإطار والزمان للانتخابات.

د. مصطفى البرغوثي

الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية:

إذا كان من المستحيل إنجاز المصالحة، فالأفضل التوافق على تنظيم الانتخابات وشروطها ومخرجاتها بين القوى والفصائل.

إن ما يقوم به رئيس لجنة الانتخابات الدكتورحنا ناصريجب أن لا يكون بديلاً عن عقد لقاء وطني جامع لكل الفصائل للتوافق على كل شيء، فالانتخابات حق للشعب مسلوب منهم، وهو الذي يعاني أكثر من غيره من الانقسام وغياب الديمقراطية.

ويجب احترام نتائج الانتخابات، فالوضع الذي نعيشه الآن غير سليم، حيث تتركز السلطة في السلطة التنفيذية في الضفة وغزة، ولا يوجد فصل بين السلطات، وهو أمر في غاية الخطورة.

أغلب الناخبين اليوم هم من الشباب الذين لم يسبق لهم المشاركة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً، فكيف يتم تجديد البنيان الفلسطيني من دون مشاركة الشباب.

لا توجد وحدة قانونية، ولدينا مأزق قانوني، إذ تم خلال سنوات الانقسام سن حوالي ١٥٠ قانوناً بمرسوم رئاسي في الضفة، وعشرات القوانين في غزة، ويجب أن يتم توحيدها من خلال مجلس تشريعي منتخب.

لا توجد ديمقراطية من دون انتخابات، وعدم وجود انتخابات يعزز الموقف والرواية الإسرائيلية، والانتخابات تعزز الموقف الفلسطيني.

هناك عدة عقبات أمام الانتخابات:

أولاً: القانون، إذا هناك قانون ينص على القائمة والدوائر مناصفة، واخر ٧٥ في المئة قوائم و٢٥ في المئة دوائر، وثالث ينص على النسبية (القوائم) ١٠٠ في المئة، ويجب أن يتم التوافق على القانون في اللقاء الوطني الجامع، ونحن مع النسبية الكاملة.

ثانياً: لضمان أن تكون العملية الانتخابية نزيهة يجب أن يجلس الجميع والاتفاق على ميثاق شرف يتم تطبيقه ويحترمه الجميع، ويجب أن يكون هناك سيادة للقانون، وحرية التعبير، فحجب المواقع الإعلامية غير قانوني، وتم على أساس قانون غير صحيح.

المسألة الأخرى أن هناك ٤٥ نائباً من المجلس التشريعي السابق حصلوا على راتب تقاعدي، بينما لم يحصل البقية ٨٧ (من أصل ١٣٢ نائبا) على راتب تقاعدي، وعدم المساواة لا تبشر بخير.

كما أن قمع حرية التعبيرواعتقال الصحافيين غير مقبول.

ثالثاً: نحن متأكدون أن الاحتلال الإسرائيلي سيعرقل تنظيم الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، وقد يمنعها تماما في القدس والأغوار والمنطقة "ج"، ولا يجوز أن نعطي الاحتلال القرار بمنع الانتخابات، وعلينا أن نجعلها معركة شعبية مع الاحتلال.

رابعاً: احترام نتائج الانتخابات: نحن لا نستطيع أن نحصل على ضمانات من المجتمع الدولي باحترام نتائج الانتخابات، لكننا نستطيع فرض قرارنا الفلسطيني.

ولو صمدنا في قرارنا عندما شكلنا حكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠٠٧، لأرغامنا العالم على احترام

نتائج الانتخابات، فالقرار بيدنا، وعلينا نحن احترام نتائجها أولاً حتى يحترمها المجتمع الدولي، وألا نسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا مهما كانت المخاطر.
هناك شيئان محرمان، أولهما ألا تنظم الانتخابات في القدس، والثاني أن تنظم الانتخابات من دون قطاع غزة، فهذا سيعني انتحاراً سياسياً، وتكريساً للانفصال بين الضفة وقطاع غزة.
وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، اعتبر أن دوره مهم في تشجيع مشاركة الشعب، بخاصة الشباب في الانتخابات، علاوة على الدور الرقابي عليها.

ثم تم فتح باب النقاش والاسئلة والمداخلات، التي تمحور معظمها حول أجواء عدم الثقة السائدة بين الشعب والقيادات والفصائل، وسبل إنهاء الانقسام، واحتمالات أن تكون الانتخابات مدخلاً لإنهاء الانقسام أو تكريس الانفصال.
كما تمحورت حول دور منظمات المجتمع المدني وحرية التعبير ودور الشباب والنساء وغيرها من القضايا.

استخلاصات:

- الكل الفلسطيني بحاجة للانتخابات العامة لتجديد الشرعيات، والانتخابات حق لكل الفلسطينيين، ودور لجنة الانتخابات المركزية يجب أن يكون تقنياً، وليس مفاوضاً أو وسيطاً سياسياً.
- المجتمع المدني يطالب منذ زمن بعيد بتنظيم الانتخابات، وكان دائماً يعمل لإنجازها، واحترام نتائجها.
- الوضع الآن غير سليم، حيث تتركز السلطة في السلطة التنفيذية في الضفة وغزة، ولا يوجد فصل بين السلطات، وهو أمر في غاية الخطورة، وأغلب الناخبين اليوم هم من الشباب الذين لم يسبق لهم المشاركة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً.
- لا توجد وحدة قانونية، وهناك مأزق قانون، ولا توجد ديموقراطية من دون انتخابات، وعدم وجود انتخابات يعزز الموقف والرواية الإسرائيلية، والانتخابات تعزز الموقف الفلسطيني.
- الاحتلال الإسرائيلي سيعرقل تنظيم الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، وقد يمنعها تماما في القدس والأغوار والمنطقة "ج"، فلا يجوز أن نعطي الاحتلال القرار بمنع الانتخابات، وعلينا أن نجعلها معركة شعبية مع الاحتلال.

- نحن لا نستطيع أن نحصل على ضمانات من المجتمع الدولي باحترام نتائج الانتخابات، لكننا نستطيع فرض قرارنا الفلسطيني، ومع ذلك لو صمدنا في قرارنا عندما شكلنا حكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠٠٧، لأرغامنا العالم على احترام نتائج الانتخابات، وعلينا احترام نتائج الانتخابات حتى يحترمها المجتمع الدولي، وألا نسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا مهما كانت المخاطر.

- مطلوب عقد لقاء وطني جامع لكل الفصائل، وهناك عدة عقبات أمام الانتخابات، أولها القانون، ويجب التوافق على القانون في اللقاء الوطني الجامع، وحجب المواقع الإعلامية غير قانوني، وتم على أساس قانون غير صحيح، وقمع حرية التعبير واعتقال الصحافيين غير مقبول.

التوصيات:

- مطلوب إصدار مرسوم رئاسي لتحديد موعد تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.
- الانقسام عار، ولا يمكن تنظيم الانتخابات في ظل الانقسام، وغياب حرية التعبير عن المجتمع الفلسطيني.
- يجب التوافق على تنظيم الانتخابات وشروطها ومخرجاتها بين القوى والفصائل.
- ما يقوم به رئيس لجنة الانتخابات الدكتور حنا ناصر يجب ألا يكون بديلاً من عقد لقاء وطني جامع لكل الفصائل للتوافق على كل شيء.
- خلال سنوات الانقسام سن حوالي 150 قانونا بمرسوم رئاسي في الضفة، وعشرات القوانين في غزة، ويجب أن يتم توحيدها من خلال مجلس تشريعي منتخب.
- الاحتلال الإسرائيلي سيعرقل تنظيم الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، وقد يمنعها تماما في القدس والأغوار والمنطقة "ج"، فلا يجوز أن نعطي الاحتلال القرار بمنع الانتخابات، وعلينا أن نجعلها معركة شعبية مع الاحتلال.
- المجتمع المدني دوره مهم في تشجيع مشاركة الشعب، بخاصة الشباب في الانتخابات، علاوة على الدور الرقابي عليها.

قاعة سيدار- مدينة غزة

18 تشرين الثاني (نوفمبر)

ورشة العمل الخامسة بعنوان:

نتائج الاستطلاع حول الانتخابات الذي نفذه مركز القدس للإعلام والاتصال

أدار الجلسة: تيسير محيسن، عضو الهيئة الادارية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ضيف الجلسة: غسان الخطيب، مدير مركز القدس للإعلام والاتصال. "عبر الفيديو كونفرنس"

محيسن: اعتبر أن الحالة الفلسطينية معقدة جداً، وتحتاج جهداً وعملاً دؤوباً للخروج منها برؤية واستراتيجية وطنية، لمواجهة التحديات ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

وقال إن "استطلاعات الرأي وقياسها مهمة جداً لصانعي السياسات والأحزاب والفصائل، ومراكز البحث والدارسين والمهتمين". مشيداً بالمهنية والمصداقية العالية التي يتمتع بها مركز القدس للإعلام والاتصال.

د. أسامة عنتر

مدير البرامج في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية:

أشاد بالتعاون البنّاء مع شبكة المنظمات الأهلية ومركز القدس للإعلام والاتصال. مؤكداً على أهمية استطلاعات الرأي التي ينفذها مركز القدس وغيره من المراكز والمؤسسات.

ورأى أن استطلاعات الرأي تقدم معلومات مهمة جداً حول القضايا التي تتناولها، مشيراً إلى التعاون بين فريدريش إيبرت ومركز القدس في استطلاعات الرأي.

قال إن "نسبة الخطأ في نتائج الاستطلاع، الذي تم تنفيذه مطلع آب (أغسطس) الماضي، لا تتجاوز 3 في المئة".

وأوضح أن نتائج الاستطلاع أظهرت أن ثلاثة أرباع المستطلعين (74 في المئة) اعتبروا أنه من المهم انتخاب قيادات الأحزاب من قبل أعضاء هذه الأحزاب.

وأضاف أن النتائج أظهرت غياب ثقة الشعب الفلسطيني في الأحزاب والفصائل الفلسطينية بدرجات متفاوتة، مشيراً إلى أن 44.7 في المئة لا يثقون بأي حزب أو فصيل، من بين هؤلاء 52 في المئة من الضفة، و32 في المئة من قطاع غزة.

ومقارنة مع السنوات الماضية، أظهرت النتائج أن الثقة في حركة "فتح" تراجعت منذ عام 1974 وحتى الآن، وزادت الثقة في حركة "حماس" ووصلت ذروتها في عام 2006، قبل أن تأخذ في التراجع أيضاً.

وقال 34.5 في المئة إنهم لن يصوتوا لأي حزب أو فصيل، فيما أشار 35.6 في المئة من الراغبين بالتصويت إلى أنهم سيصوتون لحركة "فتح"، و12.3 في المئة سيصوتون لحركة "حماس".

وأظهر الاستطلاع نتائج صادمة تتعلق بالانتماء إلى النقابات العمالية، إذ قال 92 في المئة إنهم لا ينتمون إلى أي نقابة على الاطلاق، فيما أعتبر 75 في المئة من المنتمين للنقابات العمالية أنها تمثل مصالحهم، و50 في المئة أن لها تأثير على مواقفهم.

وأكد حوالي 42 في المئة رضاهم عن أداء الحكومة برئاسة الدكتور محمد اشتية بمناسبة مرور 100 يوم على تقلدها مهماتها، فيما قال أكثر من 37 في المئة بقليل إنهم غير راضين عن أدائها.

ورأى نصف المستطلعين أن التغيير الحكومي وتشكيل حكومة اشتية إيجابي، فيما رأى 13.6 في المئة أنه سلبي، فيما كانت المفاجأة أن نصف المستطلعين لم يعرفوا اسم رئيس الحكومة، وعرفه نحو 45 في المئة فقط.

وحول أداء السلطة الفلسطينية وأجهزتها، رأى 23 في المئة أنه جيد، و42 في المئة أنه متوسط، و17 في المئة رأى أنه سيء.

وفيما يتعلق بالفساد، أظهرت نتائج الاستطلاع أن حوالي 72 في المئة يعتقدون بتفشي الفساد في السلطة، فيما اعتقد 17.5 في المئة بعدم وجوده، و10 في المئة ليس لديهم أدنى معرفة.

وأظهرت النتائج أيضا أن حوالي 70 في المئة يؤيدون بقاء السلطة الفلسطينية وعدم حلها، فيما رأى 23 في المئة وجوب حلها، ومن بين مؤيدي بقاء السلطة 67 في المئة من قطاع غزة.

ورأى 39 في المئة أن حل الدولتين هو الأفضل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فيما أكد حوالي 29 في المئة على أن حل الدولة الواحدة ثنائية القومية هو الأفضل.

واعتبر40 في المئة أن المفاوضات مع إسرائيل هي أفضل السبل لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، فيما فضل 26 في المئة المقاومة المسلحة، وأكثر بقليل من 20 في المئة فضلوا المقاومة الجماهيرية السلمية.

وعارض 54.5 في المئة إقامة كونفدرالية مع الأردن قبل قيام الدولة الفلسطينية، وأيدها 45.5 في المئة، فيما أيد الكونفدرالية بعد قيام الدولة الفلسطينية 53 في المئة، و43 في المئة أيدها في أية حال بغض النظر عن إقامة الدولة من عدمه.

وحول توفير التعليم والصحة للاجئين من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، قال 85 في المئة إن توفير التعليم مهم جداً، وحوالي 87 في المئة أكدوا أهمية توفير الصحة لهم.

وأيد 61 في المئة استئناف الولايات المتحدة التمويل الذي أوقفته عام 2018، فيما رفضها 34 في المئة.

ووفق نتائج الاستطلاع، أبدى 69 في المئة اهتمامهم بالانتخابات الإسرائيلية.

وقال إن "47 في المئة إنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي كثيراً جداً مع العائلة، و62 في المئة يعتمدون عليها كمصدر للأخبار".

وأشار حوالي 8 في المئة إلى أنهم تعرضوا للتحرش من خلال شبكات التواصل، فيما أكد 92 في المئة عدم تعرضهم لأي تحرش من خلال الشبكات.

وأظهر الاستطلاع أن حوالي 82 في المئة يرفضون زواج الإناث ممن لم يبلغن 18 عاما، فيما أيد ذلك حوالي 18 في المئة.

وبعد استعراض نتائج الاستطلاع، وجه عدد من الحاضرين أسئلة واستفسارات حول الاستطلاع ونتائجه، والآلية والمنهجية المتبعة في إجراء الاستطلاع.

استخلاصات:

- استطلاعات الرأي العام مهمة جداً لمعرفة توجهات الشارع الفلسطيني.
- الثقة معدومة تقريباً بين الشعب من جهة والنخب السياسية الرسمية والحزبية من جهة أخرى، وثلاثة أرباع الفلسطينيين يريدون أن تُنتخب قيادات الأحزاب من قبل الأعضاء المنتمين لها، ونحو ثلث الفلسطينيين لن يصوتوا لأي حزب أو كتلة في الانتخابات المقبلة.

- أكثر من 90 في المئة لا يعيرون النقابات أي اهتمام ولا يرغبون في الانتماء اليها.
- نصف الفلسطينيين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل العائلي، والاعلام التقليدي في خطر، إذ أن ثلثي الفلسطينيين يعتمدون على الشبكات كمصدر لمعلوماتهم.

- أغلبية ساحقة من الشعب الفلسطيني ترفض زواج الإناث قبل 18 عاماً.
- ثلثا الفلسطينيين يؤيد استئناف المساعدات المالية الأميركية للشعب الفلسطيني و"أونروا" في حال قررت الإدارة الأميركية ذلك.

التوصيات:

- مطلوب إصدار مرسوم رئاسي لتحديد موعد تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.
- الانقسام عار، ولا يمكن تنظيم الانتخابات في ظل الانقسام، وغياب حرية التعبير عن المجتمع الفلسطيني.
- يجب التوافق على تنظيم الانتخابات وشروطها ومخرجاتها بين القوى والفصائل.
- ما يقوم به رئيس لجنة الانتخابات الدكتور حنا ناصر يجب ألا يكون بديلاً من عقد لقاء وطني جامع لكل الفصائل للتوافق على كل شيء.
- خلال سنوات الانقسام سن حوالي 150 قانونا بمرسوم رئاسي في الضفة، وعشرات القوانين في غزة، ويجب أن يتم توحيدها من خلال مجلس تشريعي منتخب.
- الاحتلال الإسرائيلي سيعرقل تنظيم الانتخابات في مدينة القدس المحتلة، وقد يمنعها تماما في القدس والأغوار والمنطقة "ج"، فلا يجوز أن نعطي الاحتلال القرار بمنع الانتخابات، وعلينا أن نجعلها معركة شعبية مع الاحتلال.
- المجتمع المدني دوره مهم في تشجيع مشاركة الشعب، بخاصة الشباب في الانتخابات، علاوة على الدور الرقابي عليها.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

فلسطين – غزة
شارع عمر بن عبد العزيز (عايدية)
المتفرع من شارع عز الدين القسام
عمارة النفار – الطابق الأول

تليفون: 08 2847518
فاكس: 08 2835889

pngoportal@gmail.com
pngoportal.org
PNGO Portal
PNGO Gaza
pngoportal1